الأمم المتحدة S/2017/174

مجلس الأمن

Distr.: General
2 March 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أقدم طيه البيان الصادر عن حكومة جمهورية بوروندي بتاريخ اليوم، الاثنين ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ (انظر المرفق)، ليتم توزيعه على سائر أعضاء مجلس الأمن باعتباره وثيقة من وثائق المجلس، وهو يتعلق بالنسخة المسبقة من تقرير الأمين العام عن بوروندي، التي يجري تداولها في العديد من وسائل الإعلام الدولية.

(توقيع) ألبير **شينغيرو**
السفير، المندوب الدائم
لبوروندي لدى الأمم المتحدة

080317 060317 17-03523 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيان حكومة بوروندي بشأن التقرير المقدم إلى مجلس الأمن

٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧

علمت حكومة بوروندي عن طريق وسائل الإعلام أنه تم تقديم تقرير عن الحالة في بوروندي إلى مجلس الأمن، ومن المقرر أن يصدر هذا اليوم، الاثنين ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. ونظرا إلى أن حكومة بوروندي لم تتلقَّ إخطارا رسميا بصدور التقرير، فهي لا تدّعي معرفة التفاصيل الواردة فيه؛ غير أنها تودّ الإبلاغ عما يلي:

١ - تعرب حكومة جمهورية بوروندي عن سرورها إزاء العمل المنجز بالتعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما منذ العقد الأول من الألفية الجديدة. وكان التعاون مع المنظمة طيبا على الدوام، وتأمل بوروندي، من جهتها، في أن يستمر على نفس المنوال. بيد أن حكومة جمهورية بوروندي تأسف لكون جماعاتِ ضغط معينة، ثبت أن لها مصالح ومواقف معادية لبوروندي، تسيطر فيما يبدو على هيئات معينة في الأمم المتحدة إلى درجة أنها تؤثر في تحديد مضمون بعض التقارير. وأبلغُ الأمثلة على ذلك التقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، الذي أُتيح للجمهور على نطاق واسع قبل وقت مبكر جدا من نشره في وسائط الإعلام الفرنسية.

٢ - وتود حكومة بوروندي أن تذكّر الأمين العام بأنها تتبرأ رسميا من كاتب التقرير، السيد جمال بن عمر. ومن ثم، فإنه غير قادر على تقديم تقرير يتسم بالموضوعية والتوازن بشأن بوروندي، ولو حتى من وجهة النظر الأخلاقية.

٣ - ويشير التقرير إلى وقائع غير موثّقة بأدلة، ويثير ادعاءات عن نوايا السلطات العليا في الجمهورية. فعلى سبيل المثال، تمثل الإشارة إلى ''الولاية الرابعة'' لرئيس الجمهورية أحد الأمور التي تستعصي على الفهم، لأن أي تقرير رسمي من تقارير الأمم المتحدة لم يعتمد حتى الآن نظرية الولاية الثالثة التي يدافع عنها المتمردون. ويمكن القول إذن إن السيد جمال بن عمر خرج أخيرا من دائرة الظلام ليكشف علنا عن دوافعه الحقيقية.

وينبغي التذكير بأن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي ينفَّذ تنفيذا كاملا من جانب جميع المؤسسات في الجمهورية، وأن أي ادعاءات على النقيض من ذلك هي ادعاءات مقدمة بسوء نية.

٤ - وتود حكومة بوروندي أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد بقوة أن قرار مجلس الأمن ١٧٣ (١٩٦٢) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٦٢، الذي تم بموجبه الإقرار ببوروندي عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، يمنح بوروندي جميع الفوائد والحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون في هذه الأسرة المرموقة.

٥ - وبهذه الصفة، فإن مسألة الدستور التي أُثيرت في التقرير هي مسألة متصلة بسيادة بوروندي، ما لم يُتخذ قرار في مجلس الأمن إزاء الكافة، يحدد بوضوح عدد الولايات التي يجوز أن يضطلع بها قادة جميع الدول الأعضاء، إضافةً إلى وثيقة دستورية نموذجية يتعين على جميع دول العالم أن تعتمدها وتلتزم بها.

٦ - وفي غياب قرار مماثل، ينبغي تذكير الأمم المتحدة بحرمة المبدأين اللذين يشكلان جزءا لا يتجزأ من صكوكها الأساسية، وأعني مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وحق الشعوب في تقرير المصير. وقد انضمت بوروندي إلى مجتمع الأمم المتحدة على أساس هذين المبدأين، بعد أن جابهت الاحتلال الأجنبي وما نتج عنه من إذلال قرابة ٧٠ عاما.

٧ - وتود حكومة بوروندي أيضا الإشارة إلى أن مجلس الأمن تحكمه قواعد تسري بطريقة منصفة وعلى قدم المساواة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذا ينبغي الكف عن الكيل بمكيالين إذا كانت هذه المؤسسة المرموقة تود الحفاظ على سمعتها الطيبة.

٨ - ولهذه الأسباب، رفضت حكومة جمهورية بوروندي قرار مجلس الأمن ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الذي اتُخذ بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة في ظل انعدام أي مشاورات مسبقة، باعتبار إجراء تلك المشاورات أمرا ضروريا إذا كانت توجد رغبة في تنفيذ القرار. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر إلى بوروندي بوصفها دولة ذات سيادة، شأنها في ذلك شأن أعضائها الآخرين، وينبغي أن تُعامِلها على هذا الأساس. فإذا لم تكن هناك دولة فوق قواعد الأمم المتحدة، لا يمكن إذن معاملة أي دولة كما لو أنها ما دون الدول الأخرى شأنا.

٩ - وترى حكومة جمهورية بوروندي أن الإشارة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هي إشارة في غير محلها، إذ لم تتم حتى الآن متابعة مشروع اتفاق المقر الذي سيحكم علاقاتها مع المفوضية، والذي أُرسل إلى الجهات التي يهمها هذا الأمر.

١٠ - وفي هذا الصدد، تدعو حكومة جمهورية بوروندي مجلس الأمن إلى أن يتخذ موقفا منطقيا. وبما أن الحكومة تنتظر أن تُستشار من أجل تعيين الشخص الذي سيحل محل السيد بن عمر، والذي سيكون مسؤولا عن التفاوض بشأن اتفاق المقر، يبدو من غير المناسب مهاجمة حكومة جمهورية بوروندي بشأن مسألة اتفاق المقر مع مكتب المستشار الخاص للأمين العام. ومن ثمّ، فإن الكرة ليست في ملعب حكومة جمهورية بوروندي التي تنتظر ردا على السؤال الذي قدمته إلى الأمين العام.

١١ - وأخيرا، تؤكد حكومة بوروندي من جديد التزامها بمواصلة تعاونها مع المجتمع الدولي، وبخاصة مع الأمم المتحدة، على أساس الاحترام المشترك للقواعد التي تحكم الدول الأعضاء، ولا سيما القواعد المتعلقة باستقلال الشعوب وسيادتها.

فيليب **نزوبوناريبا**
الأمين العام للحكومة والمتحدث الرسمي باسم الحكومة